المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه

دراسة صرفية نحوية

عمر علي الباروني
جامعة مصراتة

مقدمة

يعتبر كتاب سيبويه من المصنفات التي حوت كثيرًا من آراء العلماء الذين كان لهم الفضل في نقل نصوص اللغة العربية ومسائلها في علومها المختلفة، ولعل من شيوخ سيبويه الذين ذكرهم وأفاد منهم (عيسى بن عمر الثقفي)، فقد نقل عنه في مواضع كثيرة من الكتاب، ولكنها ليست ككثرة ما نقله عن شيخيه: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب.

ولما تتبعت المسائل التي ذكر فيها سيبويه شيخه عيسى؛ رأيت أن أتناولها بشيء من التحليل والتعليق، فقسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: مبحث للتعريف بعيسى وبسيبويه، ومبحث للمسائل الصرفية، ومبحث للمسائل النحوية في ثلاثة مطالب: مطلب للمرفوعات، ومطلب للمنصوبات، ومطلب للمجرورات والتوابع والممنوع من الصرف، وحوى كل مطلب بعض المسائل، ثم يتلو الدراسة ما سيظهر لي من نتائج، ويعقبها فهرس بالمصادر والمراجع.

وقد انتهجت في دراسة هذه المسائل منهج الوصف والتحليل، ولم ألتزم في بداية عرض المسألة بذكر نص سيبويه؛ بل تركت ذلك حسب ما يقتضيه البحث عند عرض المسألة، فأحيانًا أبدأ بنص سيبويه، ثم أعقبه ببعض التعليق من المصادر المختلفة، وأحيانًا أبدأ بمدخل قصير ثم أعقبه بنص سيبويه، وإذا كانت المسألة لا تحتاج إلى هذا أو إلى ذاك أذكرها غفلاً منهما.

المبحث الأول (التعريف بعيسى الثقفي وسيبويه)

المطلب الأول- التعريف بعيسى الثقفي[1]:

هو أبو عمر/ أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، مولى خالد بن الوليد- رضي الله عنه-، ونزل في ثقيف فنسب إليهم؛ كان يستعمل الغريب في كلامه وفي قراءاته، وكانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة، ولهما مسائل ومجالس.

إمام في النحو والعربية والقراءة، أخذ القراءة عن عبد الله بن أبي إسحاق، وروى الحروف عن عبد الله بن كثير وابن محيصن، وسمع الحسن البصري، والعجاج بن رؤبة، وكان له اختيار في القراءة على قياس العربية، وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلاً. روى القراءات عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي، وهارون بن موسى النحوي، والأصمعي، والخليل بن أحمد، وسهل بن يوسف، وعبيد بن عقيل، وأخذ سيبويه وقطرب وأبو جعفر الرؤاسي عنه النحو، وروى عنه الأصمعي، وقد أخذ عنه الخليل أيضًا.

ألف كتاب (الجامع) في النحو، ويقال: إن سيبويه أخذ هذا الكتاب وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره[2]، ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه، وهو كتاب سيبويه المشهور، ولما فارق سيبويه عيسى بن عمر المذكور ولازم الخليل بن أحمد، سأله الخليل عن مصنفات عيسى، فقال له سيبويه: صنف نيفًا وسبعين مصنفًا في النحو، وإن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عنده عليها آفة فذهبت، ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين: أحدهما اسمه (الإكمال)، وهو بأرض فارس عند فلان، والآخر (الجامع)، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه، وأسألك عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال: رحم الله عيسى، وأنشد:

---

[1] ينظر: ترجمته في: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي، ص:40- 45، 125، ووفيات الأعيان 486/3- 488، وغاية النهاية في طبقات القراء 613/1، وبغية الوعاة 242/1، 237/2- 238.

[2] هذه القصة لا أساس لها من الصحة؛ وما هي إلا محاولة للتشكيك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وذكرتها هنا للتوضيح والتنبيه. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص:40.

ذَهَبَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلُّهُ ** غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عُمَرْ
ذَاكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ ** وَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرْ

وكان عيسى بن عمر يطعن على العرب ويخطئ المشاهير منهم، مثل النابغة في بعض أشعاره وغيره.

ومن جملة تقعيره في الكلام أنه سقط عن حمار له، فاجتمع عليه الناس، فقال: ما لكم تكأكأتم علي تكأكئكم على ذي جنة، افرنقعوا عني. ويقال: كان به ضيق النفس، فأدركه يومًا وهو في السوق، فوقع ودار الناس حوله يقولون: مصروع، مصروع، وهُم بين قارئ ومعوذ من الجان، فلما أفاق من غشيته نظر إلى ازدحامهم فقال هذه المقالة، فقال بعض الحاضرين: إنه جنيه يتكلم بالهندية. وقيل: إن عمر بن هبيرة الفزاري أمير العراقين ضربه بالسياط، وهو يقول: والله إن كانت إلا أثيابًا في أسيفاط قبضها عشاروك.

توفي سنة تسع وأربعين ومائة (149ه)، رحمه الله تعالى.

المطلب الثاني- التعريف بسيبويه[3]:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، وقيل: آل الربيع بن زياد الحارثي، كان عالمًا بالنحو، ولم يوضع فيه كتاب مثل كتابه[4]، وجميع كتب الناس عليه عيال. وسيبويه بكسر السين، وسكون الياء، وفتح الباء والواو، وسكون الياء الثانية، وبعدها هاء ساكنة، هكذا يضبطه أهل العربية، وهو لقب فارسي معناه بالعربية رائحة التفاح. والعجم يقولون: سيبويه بضم الباء، وسكون الواو، وفتح الياء المثناة؛ لأنهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة (ويه)؛ لأنها للندبة. وقيل: سمي سيبويه لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال.

[3] ينظر: ترجمته في: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي، ص:66- 72، ووفيات الأعيان 463/3- 465، وغاية النهاية في طبقات القراء 602/1، وبغية الوعاة 242/1، 229/2- 230.

[4] لتعريف موسع بكتاب سيبويه، ينظر كتاب: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص:37- 100.

أخذ سيبويه النحو عن الخليل بن أحمد، وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، والأخفش الأكبر، وغيرهم، وكان كثير المجالسة للخليل.

وقد ورد سيبويه إلى بغداد من البصرة، والكسائي يومئذٍ يعلم الأمين بن هارون الرشيد، فجمع بينهما وتناظرا، وجرى بينهما مجلس، وزعم الكسائي أن العرب تقول: كنت أظن أن الزنبور أشد لسعًا من النحلة فإذا هو إياها، فقال سيبويه: ليس المثل كذا، بل فإذا هو هي، وتشاجرا طويلاً، واتفقا على مراجعة عربي خالص لا يشوب كلامه شيء من كلام أهل الحضر، وكان الأمين شديد العناية بالكسائي؛ لكونه معلمه، فاستدعى عربيًّا وسأله فقال كما قال سيبويه. فقال له: نريد أن تقول كما قال الكسائي، فقال: إن لساني لا يطاوعني على ذلك؛ فإنه ما يسبق إلا إلى الصواب، فقرروا معه أن شخصًا يقول: قال سيبويه كذا وقال الكسائي كذا، فالصواب مع من منهما؟ فيقول العربي: مع الكسائي، فقال: هذا يمكن، ثم عقد لهما المجلس واجتمعا أئمة هذا الشأن، وحضر العربي، وقيل له ذلك؛ فقال: الصواب مع الكسائي، وهو كلام العرب، فعلم سيبويه أنهم تحاملوا عليه وتعصبوا للكسائي، فخرج من بغداد وقد حمل في نفسه لما جرى عليه، وقصد بلاد فارس فتوفي في قرية من قرى شيراز، يقال لها: البيضاء، وكان ذلك في سنة ثمانين ومائة (180ه)، وقيل: غير ذلك، رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: (المسائل الصرفية)

جاءت المسائل الصرفية المأثورة عن عيسى بن عمر في الكتاب قليلة، مقارنة بغيرها من المسائل النحوية، وهذا تفصيل ببيانها:

المسألة الأولى- تخفيف الهمزة:

إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن وقصد تخفيفها فإنها تحذف قياسًا، وتجعل حركتها على الساكن[5]، قال سيبويه: "اعلم أنَّ كل همزةٍ

[5] ينظر: المقتضب 35/1، والمسائل الحلبيات، ص:43.

متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: مَنَ بُوكَ؟ ومَنُ مُّكَ؟ وكَمِ بِلِكَ؟ إذا أردت أن تخفِّف الهمزة في الأب والأم والإبل...، وقد قال الذين يخفِّفون: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّمَوَاتِ﴾[6]، حدثنا بذلك (عيسى)، وإنما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تتم، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصته، كما لم يكن ليلتقي ساكنان"[7].

المسألة الثانية- تصغير ذوات الواو والياء:

قال سيبويه- في باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات-: "اعلم أنَّ كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فإن تحقيره يكون على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوه العربية؛ لأنَّ كل ياءٍ أو واوٍ كانت لامًا، وكان قبلها حرفٌ ساكن جرى مجرى غير المعتل، وتكون ياء التصغير مدغمة؛ لأنَّهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن، وذلك قولك في قفًا: قُفَيٌّ، وفي فتًى: فُتَيٌّ، وفي جِرْوٍ: جُرَيٌّ، وفي ظبيٍ: ظُبَيٌّ، و... إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ...، وذلك قولك في عطاءٍ: عطيٌّ...، وكذلك أَحْوَى...، ولاتصرفه؛ لأنَّ الزيادة ثابتة في أوّله...، وأما (عيسى) فكان يقول: أحيٌّ ويصرف، وهو خطأ"[8].

إذا صُغِّر نحو: أَحْوَى، قيل: أُحَيٌّ، بحذف الياء الأخيرة، فسيبويه بعد حذف الياء يمنع الصرف؛ لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل، وهي الهمزة، وعيسى بن عمر يصرفه؛ لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيًا[9]، فأصل (أُحَيٌّ): أُحَيْوِيٌّ؛ ثم قلبت الواو وأدغم فيها ياء التصغير، فصارت الكلمة: أُحَييٌّ، فاجتمع فيه ثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل من الواو، والثالثة بدل من لام

[6] سورة (النمل)، الآية (25).
[7] الكتاب 545/3.
[8] الكتاب 471/3- 472.
[9] ينظر: الخصائص 72/3، وشرح الرضي على الكافية 155/1.

الكلمة، فاستثقل توالي ثلاث ياءات مع كسر المتوسطة منهن فحذفت الأخيرة تخفيفًا، وكانت بالحذف أولى؛ لتطرفها[10].

المسألة الثالثة- حذف التنوين من الاسم ضرورة لالتقاء الساكنين:

قال سيبويه- في باب من اسم الفاعل الذى جرى مَجرى الفعل المضارع-: "زعم (عيسى) أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ** وَلاَ ذَاكِرِ اللّٰهَ إِلاَّ قَلِيلاً

لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين"[11].

الأصل في اسم الفاعل التنوين، ومن المواضع التي يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبًا: عند الإضافة، نحو قولك: زَيْدٌ ضَارِبُ بَكْرٍ، ورواية عيسى بن عمر للبيت المذكور بنصب لفظ الجلالة على التعظيم، وهو معمول لاسم الفاعل (ذاكر)، وكان على الشاعر أن ينون (ذاكر)؛ لكنه حذف التنوين لضرورة الشعر، وكان بإمكانه أن يضيف (ذاكر) إلى لفظ الجلالة؛ فيكون حذف التنوين واجبًا، لا ضرورة، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حذفه للإضافة؛ لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين في التنكير[12].

المسألة الرابعة- زيادة هاء السكت في الوقف:

قال سيبويه: "باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لامٌ في حال الجزم: ارمه، ولم يغزه، واخشه، ولم يقضه، ولم يرضه. وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعًا، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك...، وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف، واغز، واخش. حدثنا بذلك (عيسى) بن عمر، ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى

[10] ينظر: شرح المفصل 414/3- 415، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص:143، وشرح الرضي على الشافية 231/1.

[11] الكتاب 169/1.

[12] ينظر: المقتضب 212/2- 214، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 27/2، ومغني اللبيب، ص:843.

التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيءٌ؛ لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه"[13].

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت؛ للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، ومن مواضعها: الفعل المعتل بحذف آخره، نحو: لم يغزه، ولم يخشه، ولم يرمه، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازًا، والوقف بالهاء هو الأجود والأكثر في الكلام، وأما الآخر فهو أضعف الوجهين وأقل اللغتين[14]، والعمل بالأجود والأكثر أولى.

المسألة الخامسة- النسب إلى الاسم المختوم بألف منقلبة عن واو أو ياء:

قال سيبويه- في باب الإضافة إلى بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنَّ، إذا كان على ثلاثة أحرف-: "والدُّئل بمنزلة النَّمر، تقول: دؤليٌّ. وكذلك سمعناه من يونس و(عيسى)"[15]. مما يلزم التغيير في الاسم المنسوب ويطرد وذلك إذا كان الاسم المنسوب إليه ثلاثيًّا على وزن (فَعِل) أو (فُعِل) أو (فِعِل) مكسور العين، فعند النسب إليه تفتح عينه وجوبًا، فيقال في النسب إلى (نَمِر): نَمَرِيّ، وإلي (الدُّئِل): دُؤَلِيّ، وإلى (إِبِل): إِبَلِيّ[16]؛ لأنه لو أبقيت الكسرة، لصار جميع حروف الكلمة على غاية من الثقل؛ بتوالي الأمثال من الكسر والياء، وليس في الكلمة- من المثالين الأولين- ما يقاومها من الحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد وهو النون، وفي المثال الثالث لم يخلص منها حرف[17]؛ فوجب فتح عينه.

المبحث الثالث: (المسائل النحوية)

المطلب الأول- المرفوعات

المرفوعات في علم النحو كثيرة، وما أُثر منها عن عيسى في الكتاب على النحو الآتي:

---

[13] الكتاب 159/4.

[14] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي 88/8- 89، وشرح التصريح 632/2.

[15] الكتاب 342/3- 343.

[16] ينظر: شرح المفصل 444/3.

[17] ينظر: شرح كتاب سيبويه 101/4، وشرح الرضي على الشافية 18/2.

المسألة الأولى- ضمير الفصل:

قال سيبويه: "واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام...، وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا (عيسى) أن ناسًا كثيرًا يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾"[18].

إذا جاء ضمير الفصل بعد الاسم الظاهر المرفوع، وجاء بعد الضمير اسم منصوب؛ فالنصب على أن هذا الضمير ضمير فصل، أي أنه اسم مهمل، كالحرف، أو هو حرف وما بعده خبر كان، أو مفعول ثانٍ للفعل ظن، أما إذا جاء بعد الضمير اسم مرفوع؛ فالضمير مبتدأ، وما بعده خبر له، وجملتهما في خبر لكان، أو مفعولاً ثانيًا للفعل ظن[19].

المسألة الثانية- كسر همزة إن:

قال سيبويه: "كان (عيسى) يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[20]، أراد أن يحكي"[21].

أي: بكسر همزة (إِنِّي) على إرادة القول، والمعنى: فدعا ربه فقال: إِنِّي مغلوب[22]، أي: على حكاية القول.

المطلب الثاني- المنصوبات

أبواب المنصوبات في العربية كثيرة، ولعل المسائل التي وردت في الكتاب، وكان لعيسى يدٌ فيها، على النحو الآتي:

---

[18] الكتاب 392/2- 393. والنص القرآني من سورة (الزخرف)، الآية (76).

[19] ينظر: معاني القرآن للفراء 37/3، وشرح المفصل 329/2- 334، وشرح التسهيل 169/1، وشرح الرضي على الكافية 461/2- 463.

[20] سورة (القمر)، الآية (10).

[21] الكتاب 143/3.

[22] ينظر: معاني القرآن للزجاج 87/5، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 143/6.

المسألة الأولى: حذف عامل المفعول المطلق:

يحذف عامل المفعول المطلق جوازًا- باتفاق النحاة- إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف[23]، قال سيبويه: "هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذى يكون علاجًا وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأول. وذلك نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ؛ لأنك إنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوتٌ حسن، وإنما ذكرتَ الصوت توكيدًا ولم تُرِدْ أن تحمله على الفعل، لما كان صفة، وكان الآخر هو الأول، كما قلتَ: ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ، حملتَ الآخر على أنتَ لما كان الآخر هو الأولَ. ومثل ذلك: له صوتٌ أَيَّمَا صوتٍ، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ؛ لأن أيًّا والمِثلَ صفة أبدًا. وإذا قلت: أيُّما صوتٍ، فكأنك قلت: له صوتٌ حَسَنٌ جدًّا، وهذا صَوتٌ شبيهٌ بذلك. فأَيٌّ ومِثْلٌ هما الأولُ. فالرفع فى هذا أحسنُ، لأنك ذكرت اسمًا يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه، كقولك: هذا رجلٌ مِثْلُك، وهذا رجلٌ حَسَنٌ، وهذا رجلٌ أَيُّما رجلٍ. وأما: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز رفعه على سَعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلا سَيْرٌ، فكأن الذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا، كما اختاروا: ما أنت إلا سيرًا، إذ لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله كراهة أن يجعلوه من الاسم الذى ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلا سَيْرٌ إذا لم يكن الآخر هو الأولَ. فحملوه على فعله، فصار له صوتٌ صوتَ حمارٍ ينتصب على فعل مضمر...، وإنْ قلت: له صوتٌ أَيَّما صوتٍ، أو مِثْلَ صوتِ الحمار، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا، جاز. زعم ذلك الخليلُ رحمه الله. ويقوي ذلك أن يونس و(عيسى) جميعًا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا:

فِيهَا اخْتِدِهَافٌ أَيَّمَا اخْتِدِهَافِ

يحمله على الفعل الذى يَنصب صوتَ حمار، لأن ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً وما كان غيرَ صفة، لأنه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ. ألاَ ترى أنه لو قال: مِثلَ تضميرِك، أو مِثْلَ دأْبِ بِكارٍ، نَصَبَ. فلمَّا أَضمروه فيما يكون غيرَ

[23] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1834/4، وشرح التصريح 498/1.

الأوَّل أَضمروه أيضًا فيما يكون هو الأوّل، كأنّه قال: تَزْدهف أَيَّما ازدهافٍ، ولكنَّه حذفه، لأنَّ له ازدهافٌ قد صار بدلاً من الفعل"[24].

فنصب (أيّما) في البيت على تقدير: تزدهف أيّما ازدهاف؛ لأنّ قوله: (ازدهاف) قد دلّ على ذلك، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل[25]، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو في غاية الضعف، فالوجه الإتباع في مثله[26].

المسألة الثانية- حذف عامل الحال جوازًا:

يجوز حذف عامل الحال لقرينة، كحضور معنى المحذوف[27]، قال سيبويه في باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ: "قالُوا:... مبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال...: أنت مبرور، فإذا رفعتَ... فالذى في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسمُ...، وإن شئت نصبت فقلت: مبرورًا مأجورًا...، حدثنا بذلك عن العرب (عيسى) ويونس وغيرُهما، كأنه قال: رجعتَ مبرورًا"[28]، أي: على حذف العامل في الحال، وهو الفعل.

المسألة الثالثة- وقوع المصدر حالاً:

الحال خبر في المعنى، وصاحب الحال مخبر عنه، فكان من حق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحب الحال، فالعلاقة بينهما كعلاقة خبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا[29].

---

[24] الكتاب 363/1- 364.

[25] ينظر: شرح كتاب سيبويه 252/2، وشرح التسهيل 191/2.

[26] ينظر: شرح الرضي على الكافية 322/1، والمقاصد الشافية للشاطبي 235/3.

[27] ينظر: المفصل، ص:93، وشرح المفصل 32/2، وشرح التسهيل 351/2، وشرح ابن الناظم على الألفية، ص:249، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 140/9- 141، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2317/5، وتوضيح المقاصد 280/1، وشرح الرضي على الكافية 280/1، 27/2، والمقاصد الشافية 521/3.

[28] الكتاب 271/1.

[29] ينظر: شرح التسهيل 328/2.

قال سيبويه- في باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أُخذت من الفعل-: "وأما قوله- وهو الفرزدق-:

عَلَى حَلْفةٍ لاَ أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ** وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِيَّ وِزْرُ كَلاَمِ

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجًا، ألا تراه ذكر (عاهدتُ) فى البيت الذى قبله فقال:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي ** لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

ولو حمله على أنه نَفَى شيئًا هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدتُ جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب (عيسى) فيما نُرَى؛ لأنه لم يكن يحمله على عاهدتُ"[30].

فقوله: (خارجًا من في زور كلام). منصوب لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل، وتقدير الكلام: عاهدت ربي لا يخرج من في زور كلام خروجًا، ويجوز أن يكون (خارجًا) حالاً، وتقدير الكلام: عاهدت ربي غير شاتم، ولا خارج، أي: عاهدته صادقًا، وهذا رأي عيسى بن عمر، والأول مذهب سيبويه[31].

المسألة الرابعة- مجيئ الحال معرفة:

مذهب الجمهور أنه يجب في الحال أن تكون نكرة؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهَّم كونها نعتًا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها، وجوز يونس والبغداديون تعريفها[32].

قال سيبويه: "باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام...، قولك: دخلوا الأول فالأول...، جرى على قولك: واحدًا فواحدًا، ودخلوا رجُلاً رَجُلاً. وإن شئت رفعتَ فقلت: دخلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلاً، وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأوّلُ فالأوّلُ. وإن شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعله بدلاً...، فإن قلتَ: ادْخُلوا، فأمرتَ فالنصب الوجهُ، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: ادْخُلِ الأوّلُ فالأوّلُ، أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز، ولا يكون صفةً، لأنه ليس

[30] الكتاب 346/1.

[31] ينظر: المقتضب 269/3- 270، 313/4، وشرح المفصل 12/2، 61/4.

[32] ينظر: الهمع 311/1.

معنى الأوّلِ فالأوّلِ أنك تريد أن تعرفه بشيء تحلّيه به. لو قلت: قومُك الأوّلُ فالأوّلُ أَتَوْنا لم يَستقم، وليس معناه معنى كلّهم فأُجري مجرى خمستَهم ووحدَه...، وكان (عيسى) يقول: ادْخُلوا الأَوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه ليَدخل، فحمله على المعنى"[33].

وقد أيد المبرد قول عيسى فقال: "فإذا قلت: ادخلوا الأول فالأول، فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع؛ لأن البدل لا يكون من المخاطب؛ لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه، ويقول: معناه: ليدْخل الأول فالأول، ولا أراه إلا جائزًا على المعنى؛ لأن قولك: ادخل، إنما هو: لتدخل، في المعنى"[34].

فدخلوا الأولَ فالأول غير شاذ عند المبرد؛ وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ، وإنما هو تعريف للجنس، فهو أقرب إلى النَّكِرة، وإذا قلت: ادخلوا فأمَرْت، فالنصب الوجه ولا يكون بدلاً، قال أبو علي: لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطَب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر[35].

فالسابق منهما- أي: الأول- حال من الواو في (ادخلوا)، واللاحق- أي: فالأول- معطوف، و(أل) فيهما زائدة؛ لأن الحال واجبة التنكير، والأصل: ادخلوا أول فأول، والفاء للترتيب التعقبي، وتؤول الحال بنكرة، فيكون المعنى: ادخلوا مترتبين واحدًا فواحدًا، أو الأسبق فالأسبق[36].

المسألة الخامسة- تنوين المنادى المفرد المعرفة:

المنادى المفرد المعرفة يبنى على الض[37]، وقد ينون ضرورة، وكل ما يروى في ذلك شاذ لا يقاس عليه[38]، قال سيبويه: "وأما قول الأحوص:

---

[33] الكتاب 397/1.
[34] المقتضب 272/3.
[35] ينظر: التعليقة 212/1- 213.
[36] ينظر: شرح التصريح 185/1، 579.
[37] ينظر: التبيين، ص:440.
[38] ينظر: الإنصاف 311/1.

سَلاَمُ اللّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ** وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغيَّر رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا. وكان (عيسى) بن عمر يقول: يا مطرًا، يشبّه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربيًّا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة، ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضاربًا رجلاً"[39].

فمن النحاة من قال في قوله: (يا مطرًا): إنها معرفة، ولكنه لما نونه قام التنوين مقام الإضافة؛ فنصبه كما ينصب المنادى المضاف[40]، وقال السيرافي: أو أنه "رد الكلمة إلى أصلها؛ لأن الأصل في النداء النصب"[41].

المسألة السادسة- إتباع المستثنى للمستثنى منه في الاستثاء التام المنفي:

قال سيبويه: "باب النصب فيما يكون مستثنى مبدَلاً، حدثنا بذلك يونس و(عيسى) جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا. وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فينصب زيدًا على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدًا، ولا أعني زيدًا. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهمًا"[42].

---

[39] الكتاب 302/2- 303.

[40] ينظر: الأصول في النحو 344/1، وشرح الرضي على الكافية 351/1.

[41] شرح كتاب سيبويه للسيرافي 192/1.

[42] الكتاب 319/2.

قال أبو حيان: "لا يشترط في نصب المستثنى تعريف المستثنى منه، خلافًا للفراء"[43]، فقد قال: "وإذا كان الذي قبل (إلا) نكرة مع جحد؛ فإنك تتبع ما بعد (إلا) ما قبلها؛ كقولك: ما عندي أحد إلا أخوك"[44].

وقال ابن السراج: "فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من (أحد)، فكأنك قلت: ما قام إلا زيد، وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض، تقول: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيد، فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام...، فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: ما قام أحد كلامًا تامًّا لا ينوي فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدًا"[45].

المسألة السابعة- النصب على التعظيم والمدح:

قال سيبويه: "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وزعم (عيسى) أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصبًا:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا ** عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَا لَهَا ** عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا[46] على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيمًا، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ...، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه"[47]، أو كأنه قال: أعني، ولولا نصبه على المدح لخفضه على البدل من مستقل[48]، والرفع جائز عند سيبويه، بل إن البيت المذكور يروى بالرفع أيضًا[49].

المسألة الثامنة- إلغاء عمل (إِذَنْ):

قال سيبويه: "زعم (عيسى) بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل"[50].

---

[43] ارتشاف الضرب 1508/3.
[44] معاني القرآن 167/1.
[45] الأصول في النحو 282/1.
[46] يعني: أخاها.
[47] الكتاب 65/2- 66، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 397/2.
[48] ينظر: المحلى (وجوه النصب) لابن شقير، ص:35.
[49] ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص:362.
[50] الكتاب 16/3.

تنصب (إِذَنْ) الفعل المضارع بشروط، وهي: "أن تكون مصدرة، وأن يكون الفعل مستقبلاً، وأن لا يكون مفصولاً بينها وبينه بغير قسم، وكذا إن كان الفصل بنداء أو بـ(لا)"[51]. وما حكاه عيسى بن عمر عن بعض العرب من إلغاء (إذن) مع استيفاء شروط عملها، هو القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظن)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها[52].

المطلب الثالث- المجرورات والتوابع والممنوع من الصرف

لكون مسائل هذه المذكورات في هذا المطلب قليلة وضعتها تحت مطلب واحد، وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى- المضاف إلى نكرة:

قال سيبويه: "باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة، وذلك قولك: هذا أول فارسٍ مُقبلٌ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ، وهذا خيرٌ منك مقبلٌ. ومما يدلك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَف بهن النكرة. وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً: هذا رجل خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أول فارسٍ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك. ويُستدلُّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصَف به النكرة ولا تصفه بما توصَف به المعرفة، وذلك قولك: هذا أول فارس شُجاع مقبلٌ...، ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فيُدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهما في قولك عشرون درهمًا معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافًا، وجعلوا هذا يُجزِئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول (عيسى)، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفًا"[53].

[51] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1463/8.

[52] ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص:478، وشرح التصريح 370/2.

[53] الكتاب 110/2، 112.

قال السيرافي: ذكر سيبويه أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، مع أنها نكرة، ودليل النكرة فيها أنها توصف بالأسماء النكرات، وتوصف بها الأسماء النكرات[54].

المسألة الثانية- إعمال اسم الفاعل:

قال سيبويه- في باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع-: "وزعم (عيسى) أنهم ينشدون هذا البيت:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ** أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ"[55].

إذا كان اسم الفاعل صالحًا للعمل كان نصب التابع على وجهين: على محل المضاف إليه، أو على إضمار فعل[56]، وقول الشاعر: (أو عبد رب) منصوب بفعل مضمر، تقديره: أو تبعث عبد رب؛ وهو قول الزجاجي[57]، وظاهر كلام سيبويه أيضًا، فقد قال: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة؛ لأنَّه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به فى الإعراب. وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجه الكلام وحدُّه الجر؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمرٍو أَمسِ وعبدِ الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَربًا شديدًا وعمروٍ، ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا، جاز على إضمار فعل، أي: وضَرَبَ زيدًا. وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث فى قولك (هذا ضاربُ زيدٍ): هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله، فحُمِل على المعنى"[58].

---

[54] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 440/2.

[55] الكتاب 170/1.

[56] ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص:307، وشرح ابن عقيل 120/3.

[57] ينظر: المقاصد النحوية 1438/3.

[58] الكتاب 170/1- 172.

ورده بعضهم بأنه لا يحتاج إلى إضمار فعل؛ لأن اسم الفاعل في البيت بمعنى الاستقبال، وموضع دينار نصب؛ فهو معطوف على الموضع؛ فلا حاجة إلى تكلف الإضمار، وإنما يحتاج إلى الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأن إضافته عندئذٍ إضافة محضة لا ينوى بها الانفصال[59].

المسألة الثالثة- النعت السببي:

قال سيبويه: "باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه، وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خَلصتْ له هذا ما كان من ذلك عملاً)، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً. ومن ذلك أيضًا: مررت برجل ملازم أباه رجلٌ، ومررت برجل مخالط أبه داءٌ. فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل، وإن شئت جعلته عملاً كائنًا في حال مرورك. وإن ألقيتَ التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونًا...، وإنما ذكرنا هذا لأن ناسًا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونه، نحو: الآخذ، واللازم، والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجًا يرونه، نحو: الضارب، والكاسر، فيجعلون هذا رفعًا على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبًا إذا كان واقعًا، ويُجرونه على الأقل إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله نصبًا إذا كان واقعًا، ويجعله على كل حال رفعًا إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول (عيسى)"[60].

قال السيرافي: أجمع النحاة على أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه، أو لها التباس به، وكانت منونة، فإنها تجري على الأول وتنجر بجره، ويوصف الأول بها، كقولك: مررت بزيدٍ ضاربٍ زيدٍ، وضاربٍ أبوه زيدًا، وملازمٍ أباه زيد. واختلفوا إذا كانت الصفة مضافة؛ فأمّا سيبويه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول، ومنع إجراء بعض،

[59] ينظر: المقاصد النحوية 1438/3.
[60] الكتاب 18/2، 21.

فألزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة، ولمن خالف سيبويه في الصفة المضافة التي ليست للأول، ولما التبس به في هذا الباب، مذهبان: مذهب عيسى بن عمر، وهو أنه جعل ما في هذا الباب عملين: عمل ثابت ليس فيه علاج يرونه، نحو: الآخذ، واللازم، والمخالط، وما أشبهه. وعملٌ فيه علاج، نحو: الضارب، والكاسر، والمذهب الآخر مذهب يونس، وهو أنه يجعل ما كان واقعًا من ذلك نصبًا كمذهب عيسى في الفعل اللازم الذي لا علاج فيه، ويجعل ما كان غير واقع رفعًا على كل حال، بمعنى في الفعل اللازم وفيما كان علاجًا، نحو: الضرب والكسر[61].

المسألة الرابعة- الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث:

قال سيبويه: "هذا باب تسمية المؤنث: اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف، متوالٍ منها حرفان بالتحرك، لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا، أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء، نحو:... هند...، فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكر بالمذكر. وكان (عيسى) يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية"[62]، وكذلك الأمر في الأسماء المبهمة إذا جعلت علامات خاصة[63].

فالاسم المنقول من المذكر إلى المؤنث- وإن كان ساكن الوسط- ممنوع من الصرف عند البصريين؛ لأنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث ثقلاً يعادل الخفة التي بها صرف نحو هند، خلافًا لعيسى وغيره، فهو عندهم ذو وجهين: الصرف والمنع؛ لأنه نقل من الأخف، وهو المذكر، إلى الأثقل، وهو المؤنث[64].

---

[61] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 350/2- 352.

[62] الكتاب 240/3- 241.

[63] ينظر: الكتاب 280/3- 281.

[64] ينظر: الأصول في النحو 85/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 47/4، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 4005/8.

المسألة الخامسة- الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل:

قال سيبويه: "هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا زعم يونس: أنك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك: ضاربٌ، وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنَّها حيث صارت اسمًا في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجرٍ وتابلٍ، كما أنَّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضبٍ ويعمل إذا صارت اسمًا. وأما (عيسى) فكان لا يصرف ذلك، وهو خلاف قول العرب"[65]. ثم قال: "والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ** مَتَى أَضَعِ الْعِمِامَةَ تَعْرِفُونِي

ولا نراه على قول (عيسى)، ولكنَّه على الحكاية"[66].

فإذا كان بناء الكلمة مشتركًا بين الاسم والفعل، كأن يسمى بـ(ضَرَبَ)؛ فإنه منصرف، معرفة كان أو نكرة؛ لأنه كثير في الأسماء ككثرته في الأفعال، وليست كثرته في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به، فلم يكن سببًا في منع الصرف، وذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سمي بشيء من ذلك، واستشهد بالبيت السابق، وفيه (جلا)، من غير تنوين، وهو فعل سمي به أبوه، وخالفه سيبويه؛ لاحتمال أن يكون سمي بالفعل، وفيه ضمير فاعل، فيكون (جلا) جملة؛ والجمل تحكى إذا سمي بها، أو يكون جملة غير مسمى بها، في موضع الصفة لمحذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا، ثم حذف الموصوف، أي: جلا أمره ووضح، أو كشف الشدائد[67].

---

[65] الكتاب 206/3.

[66] الكتاب 207/3.

[67] ينظر: شرح المفصل 172/1- 173، 255/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3987/8، 4116، وارتشاف الضرب 906/2، والمقاصد النحوية 1832/4.

الخاتمة

بعد تتبع المسائل الصرفية والنحوية المأثورة عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب، يمكن ذكر بعض النتائج التي كشف عنها هذا البحث، وذلك على النحو الآتي:

1- أن عيسى بن عمر ذُكر في الكتاب اثنتين وعشرين مرة، وأن المسائل التي عرضت في هذا البحث عشرون مسألة، ذُكر اسم عيسى في مسألة- في الكتاب- مرتين، وعرضتُ موضعين مما ذكر فيهما في الكتاب في مسألة واحدة، فكان مجموع المسائل المعروضة عشرين مسألة.

2- أن عيسى بن عمر كان ثقة عند سيبويه، ويقبل روايته للشواهد الشعرية وأقوال العرب.

3- أن عيسى بن عمر لم يخطئ- في نظر سيبويه- إلا في موضع واحد، وهو ما ورد في مسألة تصغير ذوات الواو والياء.

4- أن لعيسى بن عمر فضلاً كبيرًا في حفظ بعض روايات الأشعار وأقوال العرب.

5- أن لعيسى بن عمر آراء تفرد بها، خاصة في كثرة اختياره لوجوه النصب.

6- أن عيسى بن عمر باختياره لوجوه النصب يميل إلى الخفة وتقليل الجهد في النطق.

7- أن شخصية عيسى بن عمر لم تدرس- حسب علمي- دراسة لغوية شاملة، ولعل في هذا البحث منطلقًا لاستكمال دراسة هذه الشخصية الفذة.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1)، 1418هـ- 1998م.
- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، (د. ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (د. ت).
- إيجاز التعريف في علم التصريف، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط(1)، 1422هـ- 2002م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا، (د. ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط(1)، 1406هـ- 1986م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط(1)، (د. ت).
- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط(1)، 1410هـ- 1990م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد المبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط(1)، 1428هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(1)، 1428ه- 2008م.
- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، 1410هـ- 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1421هـ- 2000م.
- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده للبغدادي)، تأليف: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ- 1975م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ- 1978م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط(20)، 1400هـ- 1980م.
- شرح الكافية الشافية، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط(1)، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 2008م.

- شرح المفصل، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1422هـ- 2001م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1420هـ- 2000م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف: خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، مصر، ط(2)، 1409هـ- 1989م.
- طبقات النحويين واللغويين، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(2)، دار المعارف، (د. ت).
- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: أبي الخير شمس الدين محمد بن الجزري، طبع بعناية: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ط(1)، 1351هـ.
- الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ- 1988م.
- المحلى (وجوه النصب)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (د. ت).
- معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط(1)، (د. ت).
- معاني القرآن وإعرابه، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1408هـ- 1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط(6)، 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط(1)، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان

العثيمين، ومحمد إبراهيم البنا، وعياد بن عيد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش، وسليمان بن إبراهيم العايد، والسيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1428هـ- 2007م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر العربية، ط(1)، 1431هـ-2010م.
- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900- 1994م.